

في نفي ما يفور في طريق اثبات واجب الوجود اسولة  
 تفسه اذ كره في انتقاء التركيب بالضرورة وهي لا تفسد انتقاء  
 التسلسل ومع ذلك يورد في طريق اثباته على ابطال  
 القول بالتسلسل الذي جعلوه مقدم من مقدم ما انت اثباته  
 حتى يتقوا اذ ايمان في نفي التعطيل بالباطل وهم اذ انصرفوا الى اثبات  
 ببعض ما نضر وانه التعطيل كان فيه كفاية وبيان لفساد التعطيل  
 وبيان انهم لما اثبتوا واجب الوجود جعلوا اثباته موقوف على  
 ابطال التسلسل لما لو ان الممكن لا يدل من مرجح مؤثر  
 ثم اما ان يتسلسل الامر حتى يكون لكل ممكن مرجح ممكن  
 فتسلسل العلة والمعلولات الممكنة او ينتهي الامر الى واجب  
 لنفسه ثم قالوا لا يجوز ان يكون التسلسل هائلا كما قد  
 تكلم على هذا في هذا التوضع ومن اعظم اسولتهم  
 قولهم لا يكون المجموع واجبا باجزائه للتسلسل وكلها  
 واجب بالآخر وهذا السؤال ذكره الامدي وذكر انه  
 لا يستطيع ان يجيب عنه ومضمونه وجوب وجود  
 امور ممكنة بنفسها ليس فيها ما هو واجب موجود  
 بنفسه لكن كل منها معلول للآخر والمجموع معلول بالاجزا  
 ومن المعلوم ان اذ فرضنا مجموعا واجبا باجزائه الواجب  
 التلاقبيل لعدم كان اولي في العقل من مجموع يجب  
 باجزائه كل منها ممكن لا يوجد بنفسه فان الاحتياج الى امكانها

اولي

اولا بالامكان اما الذي لا يكون وجوده ولا زالوا جيبا فلا يمكن  
 عدمه والعقل الصريح لم يكن يعلم ان الملوك المجموع من اجزا  
 كل منها ممكن لا وجود له بنفسه هو ايضا ممكن للوجود له  
 والملك من اجزاء كل منها واجب بنفسه فان لا يشك في كونه  
 واجبا بنفسه اي بتلك الاجزا التي كل منها واجب واذا قيل  
 الاحتجاج بغيره في تلك الاجزا التي كل منها واجب بنفسه كان  
 ذلك تزا على الفضا والمصدق وان العقل يصدق بانها كانت  
 هذا ولا يصدق بانها كانت اجزاء كل منها ممكن والمجموع واجب  
 بهما هو لا ظهور الحمايق العقلية بقا لو اذ اجتمعت واجبا  
 بانفسها صارت ممكنة واذا اجتمعت ممكنات بانفسها صارت  
 واجبة فاذا تكلموا في تقي الصفات الواجبة فده جعلوا كون  
 المركب يستلزم اجزاء موجبا لامتناع المركب الذي جعلوه  
 مانعا من العلو والتجسيم من ثبوت الصفات لا يورد في  
 على انفسهم ما اورد في اثبات واجب الوجود واداه هنا  
 اول لان فيه مطابقة لسائر ادلة العقل مع تصديقها  
 به الرسل وملحق ذلك من اثبات صفات الكمال ثم تعالى  
 بل اثبات حقيقة التي لا يكون موجودا الا هاف كان  
 يمكنهم ان يقولوا لا يجوز ان يكون المجموع الواجب بالملك  
 الواجب او الحجة الواجبة واجبة بوجوب كل من اجزائها  
 الواجب واجبة بنفسها لا تقبل لعدم كان هذا غير ان يقولوا  
 لا يجوز ان يكون المجموع الذي يخل من اجزائه ممكن بنفسه وهو